



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

المستشار

د. عصام الشاهين

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند a 162

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

نيويورك في 3 أيار 2022

السيد الرئيس،

يود وفدي بداية أن يشكر الأمانة العامة للأمم المتحدة على تقرير الأمين العام حول تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف) الوارد في الوثيقة A/76/679، وتقرير أداء ميزانية القوة الوارد في الوثيقة A/76/547، كما يشكر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة والوارد في الوثيقة A/76/760/Add.2.

السيد الرئيس،

أنشئت قوة الاندوف منذ أكثر من سبعة وأربعين عاماً بموجب قرار مجلس الأمن رقم 350 لعام 1974 للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي تحتل الجولان السوري منذ حزيران 1967. واستمرارها حتى اليوم في تحدي قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي تطالها بالانسحاب الكامل منه حتى خط الرابع من حزيران 1967. لذلك يؤكد وفدي مجدداً على أن مسؤولية تمويل قوة الاندوف يجب أن يتحملها الطرف المعادي القائم بالاحتلال انسجاماً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

لقد استمرت الجمهورية العربية منذ إنشاء القوة بالاحترام الكامل لاتفاقية فصل القوات انسجاماً مع التزاماتها الدولية. ومع ذلك شهدت منطقة عمل القوة خلال الفترة الماضية عدة خروقات إسرائيلية لاتفاق فض الاشتباك، ومنها:

- العدوان المتكرر على سيادة الأراضي السورية، استهدف لموقع القوات المسلحة السورية ضمن منطقتنا الفصل والتحديد وفي العمق السوري، قيامها بخطف مواطنين سوريين واحتجازهم وإخضاعهم للتحقيق قبل إطلاق سراحهم عبر خط وقف إطلاق النار، وليس عبر معبر القنيطرة، استمرار تواجد منظومات القبة الحديدية ومنظومات إطلاق الصواريخ وراجمات الصواريخ ومختلف أنواع القوات في منطقة الحد من الأسلحة، عبر قوات إسرائيلية، وطائرات بدون طيار لخط وقف إطلاق النار بحجج مختلفة، وإطلاق النار باستمرار باتجاه الأرض السورية.

إن هذه الممارسات التي ذكرتها للتو تُشكل انتهاكات صريحة لاتفاق فصل القوات لعام 1974، وخرقاً لخط وقف إطلاق النار، وينبغي وقفها ومساءلة السلطات الإسرائيلية عنها.

السيد الرئيس،

لقد اطلع وفدي باهتمام على تقرير الأمين العام، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ونود أن ننوه إلى الملاحظات التالية:

- يرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته البعثة لتحقيق الأهداف المرسومة لها خلال الفترة 2021/2020.

- يأخذ وفدي علمًا باحتواء تقرير الأمين العام حول تمويل القوة على تسجيل انتهاكات، لكنه يساوي بين القوة القائمة بالاحتلال والدولة التي هي ضحية لتلك الانتهاكات، وبالتالي فإن تجاهل التقرير إبراز أن إسرائيل هي الطرف المعتدى يثير العديد من الاستغراب والتساؤلات.

- يؤكد وفدي على ضرورة التزام القوة بالشفافية والحيادية أثناء تنفيذها لولاياتها، والتأكيد على أن دورها يتمثل في مراقبة تنفيذ اتفاق فصل القوات، والكشف عن الطرف الذي يقوم بانتهاكه، وهو إسرائيل. ومن أجل تأمين نجاح القوة في تنفيذ ولاياتها على أكمل وجه، وجهت الجمهورية العربية السورية مؤخراً رسالة رسمية إلى الأمين العام تضمنت مجموعة من الملاحظات والمقترنات، ومنها:

1- إجراء دراسة عسكرية دقيقة لإعادة النظر بأماكن توضع موقع المراقبة وعدها، بحيث تستطيع تنفيذ تقويضها بشكل كامل وليس جزئياً كما يحدث الآن. فقد لوحظ بأن جهاز الرصد والمراقبة الخاص في الأنوف غير فعال لوجود نقاط ميتة كثيرة، وتوزع المواقع الأهمية غير كاف لمراقبة كافة المنطقة.

2- زيادة عدد الدوريات ليلاً ونهاراً، وزيادة سرعة الاستجابة للحوادث الطارئة، والتي قد تمكن من تجنب وقوع حوادث كبيرة.

3- السرعة في إعادة تأهيل البراميل على الخطين ألفا وبرافو، وطلاء براميل الخط ألفا بلون مختلف حتى يستطيع سكان المنطقة التمييز بين الخطين، وخصوصاً أن هناك أماكن لا يبعد فيها الخطين عن بعضهما أكثر من 200 متر.

- يود وفدي الحصول على توضيحات إضافية بشأن الملاحظات التالية:

1- يلحظ وفدي الفقرات 12-16 من تقرير الأمين العام حول تعاون القوة معبعثات العاملة في المنطقة، وسبق لوفدي بأن أكد على ضرورة الفصل بين عمل القوة وباقىبعثات الأمممية الأخرى التي تعمل في سوريا أو في المنطقة كون ولاية قوة الأندوف ذات طبيعة عسكرية حصراً، وتقتصر مهمتها بالحفاظ على وقف إطلاق النار ومراقبة اتفاق فض الاشتباك، وبالتالي لا علاقة لها بالشأن الداخلي السوري.

2- يلحظ وفدي اقتراح الأمين العام تحويل لوظيفة دولية مؤقتة واحدة من الفئة الفنية إلى وظيفة ثابتة لموظف دولي، لكنه يحتاج إلى إيضاح أكثر الذي سنسعى إليه في المشاورات غير الرسمية لهذا البند، وذلك في ضوء توصية اللجنة الاستشارية بعدم تلبية هذا المقترن في الوقت الحالي.

3- يلحظ وفدي أيضاً اقتراح الأمين العام استمرار وظيفة مؤقتة كضابط للاتصال العسكري في مكتب رئيسبعثة، لكنه يحتاج إلى إيضاح أكثر الأمر الذي سنسعى إليه في المشاورات غير الرسمية لهذا البند.

السيد الرئيس:

استمرت الجمهورية العربية السورية ومنذ إنشاء القوة بالالتزام الكامل باتفاق فصل القوات على أنها مرحلة مؤقتة، وذلك بانتظار تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي توكل على أن الجولان المحتل جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران 1967، وتعتبر قرار ضم الجولان لاغٍ وباطل ولا أثر قانوني له.

وفي الختام، يود وفدي أن يعبر عن تقدير سورية الدائم للمهمة النبيلة التي تضطلع بها قوة الأندوف، كما نود أن نوجه تحية تقدير للدول المساهمة بقوات الأندوف. ويؤكد وفدي على استعداده للانخراط البناء والداعي في المفاوضات المتعلقة بهذا البند.

وشكراً السيد الرئيس...